Diwan of
The Prime Minister
State of Kuwait

ديوان
رئيس مجلس الوزراء
دولة الكويت

كلمـــــة

ممثل حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه

سمو الشيخ / جابر المبارك الحمد الصباح

رئيس مجلس الوزراء حفظه الله

في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة

مقر الأمم المتحدة - نيويورك

الأربعاء، 26 محرم 1441
الموافق 25 سبتمبر 2019 م

السيد الرئيس ،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يطيب لي بداية ان أتقدم بخالص التهنئة لشخصكم الكريم ولجمهورية نيجيريا الاتحادية الصديقة، لانتخابكم رئيسا للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، مؤكدا لكم دعمنا الكامل لكل ما من شأنه تسهيل مهام أعمالكم.

وأود كذلك أن أنتهز هذه المناسبة لأعرب عن خالص التقدير للجهود البارزة التي بذلتها سلفكم، خلال ترؤسها أعمال الدورة السابقة.

ولا يفوتني في هذا المقام إلا أن أشيد بالجهود الكبيرة التي يبذلها معالي الأمين العام للأمم المتحدة في قيادة هذه المنظمة العريقة.

السيد الرئيس ،،،

إن المتتبع لمسيرة عمل الأمم المتحدة طوال أكثر من سبعة عقود، سيخلص الى نتيجة رئيسية مفادها بأنها تعاملت وعالجت العديد من التحديات الجسيمة والأزمات المزمنة التي واجهها العالم ، بوصفها الملاذ الآمن لإنهاء الخلافات، وتغليب منطق السلم والحوار القائم على الدبلوماسية، حماية للإجيال القادمة من ويلات النزاعات والحروب.

السيد الرئيس ،،،

إن دولة الكويت ومنذ نشأتها حرصت على إنتهاج سياسة خارجية مرتكزة على أسس السلام، ومع اقتراب انتهاء فترة عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن، ومن خلال معايشتها وتفاعلها المباشر مع مجمل القضايا والمواضيع المزمنة والطارئة، قد زادت يقيناً بأهمية تعزيز الحوار والتعدّدية، لمواجهة التحدّيات العالمية، والتي تجسد الأمم المتحدة المكان الأمثل لإحتوائها ومعالجتها ، مجدّدين في هذا الصدد موقف دولة الكويت الداعم لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة بما يكفل استمرار عطائها وفاعلية مخرجاتها لضمان تحقيق رسالتها السامية في حفظ السلم والأمن الدوليين .

السيد الرئيس ،،،

تعرضت منطقة الخليج العربي هذا العام إلى سلسلة من الأعمال الإرهابية والتخريبية هددت حرية الملاحة في هذه المنطقة الهامة من العالم وعرضت انسيابية أمداد الطاقة إلى الخطر، ومؤخرا ما تعرضت إليه المملكة العربية السعودية الشقيقة في الرابع عشر من سبتمبر الجاري من هجمات ارهابية على منشآتها الحيوية وفي الوقت الذي نجدّد فيه ادانة دولة الكويت وشجبها الشديدين لهذه الهجمات الإرهابية فإننا نؤكد مجددًا على وقوف دولة الكويت ودعمها التام لكافة الإجراءات التي تقوم بها المملكة العربية السعودية الشقيقة للحفاظ على أمنها واستقرارها، كما نجدّد الدعوة للمجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته حيال تأمين وحماية

حرية الملاحة في هذه المنطقة الهامة من العالم والالتزام بالقانون الدولي للبحار، الأمر الذي من شأنه الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

السيد الرئيس ،،،

تحتل القضية الفلسطينية مكانة مركزية ومحورية في عالمينا العربي والإسلامي وبقاؤها دون حل يزيد من حدة التوتر و عدم الاستقرار في المنطقة، لذا لا بد من مواصلة بذل الجهود من أجل إعادة إطلاق المفاوضات الجادة ضمن جدول زمني محدّد للوصول الى السلام العادل والشامل القائم على مبدأ حل الدولتين وفق مرجعيات العملية السلمية وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، لعام **2002** ، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود ما قبل الرابع من يونيو **1967**. إضافة لوقف جميع الممارسات الإسرائيلية في المساس بالمقدسات الدينية وكذلك الحد من أنشطتها الاستيطانية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، مشدّدين في ذات الوقت بأن أية تسويات أو صفقات أو حلول أحادية الجانب تخرج عن إطار هذه المرجعيات من شأنها إطالة القضية الفلسطينية وتفاقم تداعياتها.

السيد الرئيس،

تقف تطوّرات الأزمة السورية التي دخلت عامها التاسع، بكل ما تحمله من معاناة إنسانية ، كشاهد حقيقي على أن فقدان الإجماع الدولي وغياب الحوار بين أطراف الأزمة كان سبباً رئيسياً في إطالة هذا النزاع

الدامي ، و من هنا نجدّد موقفنا الثابت والقاضي بعدم وجود حل عسكري لها، وعلى أهمية العمل للتوصل الى تسوية سياسية وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة خاصة القرار **2254** وبيان جنيف لعام **2012**، تحقيقا لتطلعات وطموحات الشعب السورى الشقيق.

السيد الرئيس ،،،

يبقى استمرار الأزمة اليمنية علامة بارزة على واقع كيفية التعاطي مع قرارات ومخرجات مجلس الأمن ذات الصلة ، وعلى الرغم من عودة استئناف المفاوضات بين أطراف الأزمة والتوصل الى اتفاق ستوكهولم نهاية العام الماضي، إلاّ أن الجمود واستمرار حالة عدم التنفيذ ظل هو المسيطر على المشهد.

ودولة الكويت وإذ تؤكد بأن لا حل عسكرياً لهذه الأزمة ، إضافة لدورها الداعم لجهود الأمم المتحدة في تيسير العملية السياسية، تجدّد في هذا المقام استعدادها لاستضافة الأشقاء اليمنيين لعقد جولة مشاورات أخرى في دولة الكويت تحت رعاية الأمم المتحدة، وذلك من أجل التوصل لاتفاق سياسي شامل نهائي مبني على المرجعيات الثلاثة وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة خاصة القرار **2216** لإنهاء هذه الأزمة، وبما يحافظ على أمن واستقرار اليمن ووحدة أراضيه.

السيد الرئيس ،،،

ومن المنطلقات المبدئية المتصلة بترسيخ قواعد حسن الجوار، والواردة في ميثاق الأمم المتحدة، فإننا نجدّد الدعوة للجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى اتخاذ تدابير جادة لبناء الثقة للبدء في حوار مبني على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شئونها الداخلية، وتخفيف حدّة التوتر في الخليج والحفاظ على سلامة الملاحة البحرية وبما يساهم في إرساء علاقات قائمة على التعاون والاحترام المتبادل، وبما يعكس التطلعات المستقبلية لجميع دول المنطقة في حياة يسودها الأمن والاستقرار و بما يحقق الرخاء والتنمية لشعوبها.

السيد الرئيس،،،

لا شك بأن تنامي ظاهرة الإرهاب والتطرف العنيف تعد أحد أبرز وأخطر التحديات التي تضرب النظام العالمي في الصميم ، حيث عانت منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص من العمليات التخريبية للتنظيمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم داعش الإرهابي الذي اتخذ الإسلام ستاراً لنواياه المدمرة ، مما كان سبباً مباشراً يدعو لأهمية تكثيف الجهود لمحاربة هذا الخطر الحقيقي بجميع أشكاله وصوره والعمل على تجفيف منابعه والقضاء على مصادر تمويله والعمل على تفعيل الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الإرهاب.

وفي ظل ما تشهده عدة دول في منطقتنا من تفاقم هذا الخطر المدمر في كل من اليمن وليبيا وسوريا والصومال وأفغانستان، سجلت تجربة العراق الشقيق بوصفه من أكثر الدول معاناة من جرائم تنظيم داعش الإرهابي، والذي كان للدور الكبير للمجتمع الدولي وبالتعاون مع الحكومة العراقية، الأثر الملموس في تطهير الأراضي العراقية من ذلك الكيان الإرهابي.

السيد الرئيس،

بعد مرور أربعة أعوام من اعتماد جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة **2030**، والذي شكل أحد أبرز محطات الإنجازات الهامة للأمم المتحدة والتي جاءت كجهد مكمّل لما تحقق من الأهداف الإنمائية للألفية، وبصورة كان معها الإنسان هو المحور الأساسي لصياغة ركائزها ورسم نتائجها المنشودة.

وفي إطار تحمل دولة الكويت لمسؤولياتها الدولية في هذا الصدد، تقدمت بعرضها الوطني الطوعي الأول لعام **2019** حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى ، و الذي كان بمثابة تصميم القيادة السياسية في البلاد و على رأسها توجيهات سيدي حضرة صاحب السمو الشيخ/صباح الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، في تعزيز الإلتزام بالشراكة و التضامن الدولي في إطار السياسات التي تنتهجها الحكومة على المدى القصير والمتوسط و البعيد

لتحقيق أعلى مكاسب التنمية المستدامة وربطها بشكل موضوعي مع رؤية الكويت **2035** وأهداف التنمية **2030**.

كما أننا في دولة الكويت نسعى جاهدين إلى تهيئة البيئة المناسبة لمناخ استثماري مشجع لاستقطاب الاستثمارات النوعية من شتى دول العالم، وإذ نشير هنا بارتياح عميق بما تحقق من تطور واضح خلال السنوات الماضية، جاء ذلك نتيجة جهود مكثفة وحزمة من القوانين والإجراءات التي قامت بها دولة الكويت كان لها الأثر الإيجابي المأمول، كما نتطلع إلى تحسن موقع دولة الكويت في المؤشرات الدولية ومنها مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الذي يصدر سنويا عن مجموعة البنك الدولي.

وفي الختام أود أن أشكركم على حسن استماعكم، ومعتذراً على الإطالة.

و السلام عليكم ورحمة الله و بركاته،،،